سكان قرية الرماضين

الوكالة تتجاهلهم كلاجئين .. والسلطات لا تعاملهم كمواطنين!

الخليل ـ لمراسلنا :

تقع قرية الرماضين على بعد ١٢كم الى الجنوب الغربي من قرية الظاهرية وبتجاوز عدد سكانها الخمسة آلاف نسمة غالبيتهم من لاجئي عام ١٩٤٨ ،وقد تشكلت هذه القرية نتيجة ظروف قسرية بعد النكبة حيث التجأ عدد من العائلات والعشائر البدوية (التي كانت تقطن منطقة بئر السبع) الى اراضي قرية الظاهرية على حدود الهدنة ، من عشائر الفريجات والترابين والدغاغمة والزغارنة وغيرهم بالاضافة الى عائلات كانت موجودة اصلا في موقع القرية الحالي وكانت هذه العائلات تعيش بشكل متنقل حسب توفر الكلأ والماء .

وقد عاشت هذه العشائر مرحلة ما بين النكبتين على مهنة الرعي على امل العودة الى اراضيهم في منطقة بئر السبع ، وجرت الرياح بما لا تشتهي السفن حيث لم تعد طبيعة المنطقة الحدودية والصراع فيها يسمحان بامكانية الرعي وانتقل بدو الرماضين تدريجيا الى الزراعة مفضلين البقاء في بيوت الشعر الى ان اتاحت لهم ظروفهم شراء مساحات واسعة من اراضي الظاهرية في الموقع وبدأوا يستقرون في بيوت حجرية واسمنتية ثابتة ونشأت قرية صغيرة هي عرب الرماضين التي بدأ جزء من سكانها بعد عام ١٩٦٧ يعملون في فلاحة اراضيهم وبدأ جزء آخر العمل الزراعي في "الموشفات" والمزارع الاسرائيلية المجاورة، وعمل غالبية السكان في العمل الماجور في الورش والمصانع الاسرائيلية.

وفي اواخر عام ١٩٨١ ومطلع ١٩٨٢ قامت السلطات بمصادرة خمسة الاف دونم من اراضي الظاهرية في منطقة "الاشارة" التي تعود ملكية قسم منها بالشراء لمواطني عرب الرماضين حيث اقيمت في الموقع مستوطنة "ناحال" وبدأ الاحتكاك بين مواطني الرماضين والمستوطنين حول حق تملك الاراضي، وهذا ما ادى الى بقاء قرية الرماضين بدون اية خدمات ، فهي لا زالت بدون مجلس قروي محلي ومحرومه من اية انشطة اجتماعية او جمعيات تعاونية اذ لايوجد اية مؤسسة باستثناء مستوصف حكومي يداوم به طبيب مرتين في الاسبوع. ويتولى حل مشاكل القرية المختار الذي هو "شيخ عشيرة" . وكان الحاكم العسكري قد منع اهالي القرية من زراعة اي نوع من الاشجار المثمرة وفق الامر الخاص بمنع زراعة اشجار مثمرة دون تصريح كما منع البناء في تلك المنطقة حيث ترفض دائرة التنظيم في محافظة الخليل اعطاء رخص في هذا الموقع بحجة انها اراضي عسكرية مصادرة وتقع ضمن شريط مستوطنات جنوب غرب مدينة خليل..

السلطات لا تكتفي بعدم تقديم اية خدمة للقرية

في اواسط عام ١٩٨٣ جمع عرب الرماضين مبلغا من النقود لشق شارع وقام الحاكم العسكري في الخليل بايقاف العمل في هذا الشارع قبل البدء بتنفيذه وهكذا بقيت القرية بدون طرق تربطها بالمدن والقرى الاخرى باستثناء شارع قديم يمر بجوار القرية وملئ بالحفر والمطبات وترفض السلطات السماح للمواطنين حتى باصلاحه. وقد توجه عرب الرماضين برسائل جماعية الى الجهات المختصة ويعلق المواطنون : "وصلنا ردعلى رسائلنا وشكاوينا ووعدنا بحل ولم نر من هذا الحل غير الوعود وبقيت القرية بدون مواصلات علما بان هناك خمسون طالبا يدرسون في المدارس الثانوية الظاهرية ومدينة الخليل الى عدد من الموظفين يتعرضون للاستغلال امام لصنوف العذاب يوم تحت حرب الصيف لعل وعسى تعرهم سيارة ولعله بديهيا ان تكون والحالة هذه بدون كهرباء فيها شبكة مياه، المواطنون على حل من بحفر آبار وفوق كل ذلك تحدثنا عنها يوميا استفزازات المجاورين ، "ناحال" والقرية الزراعية "خويلفه" ومستوطنين في اراضي الظاهرية، تعرضت مواشي القرية لحظر البنار حيث توجد اماكن عسكرية للتدريب ورغم كل هذا فان ينهون حديثهم قائلين ترفض معاملتنا كلاجئين في حل مشاكلنا والتعامل معاملتنا كمواطنين تحل مشاكلنا بانفسنا المستوطنين لنا نهدد من المنطقة التي هي اراضيها بهدف يهودي" للمستوطنات المقامة عليها، ونحن البقاء في قريتنا وذلك ان قضيتنا هي لاجئي الشعب الفلسطيني

ماذا يعني قرار السلطات العسكرية تخفيض عدد الاشتال الزراعية بنسبة ٣٠ بالمئة ؟

تجاوز رقم الاوامر العسكرية الخاصة بتعديل واضافة قوانين جديدة على القوانين المعمول بها وهي القوانين الاردنية عن ١١٠٠ امر عسكري.

ويلاحظ المتتبع للاوامر ان الارض وكل ما يرتبط بها من مياه وملكية وزراعة وما ينفرع عن الزراعة كالمشاتل، التسويق ، النقل..الخ ، تحظى بنصيب الاسد من هذه الاوامر، وهذا ليس مستغربا ، حيث ان الارض والانسان هما المستهدفان من القوانين.

ان المجال لا يتسع هنا للاستفاضة في هذا الجانب ، ولكن لا بد من لفت النظر الى "الاستيطان" المستتر بجلباب الاوامر العسكرية والملفات "القانونية".

واكتفي بالقاء نظرة سريعة على بعض الاوامر الخاصة بالاراضي والزراعة . فمنها مثلا الامر رقم "٤٧" الصادر في ٩ تموز عام ١٩٦٧ ينص على منع نقل المنتوجات الزراعية بين الضفة والقطاع ، ومنهما الى السوق الاسرائيلي، في حين ان "القانون" لا يمنع ادخال المنتوجات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة . وحتى ان المزارعين يمنعون بموجب هذا الامر من ادخال المنتوجات الزراعية من الضفة للقدس، وان حصل فان ضرائب باهظة تفرض على التجار، وشملت التفييقات التسويق الى الخارج ايضا بتطوير الامر المذكور بآخر يحمل رقم "١٠٥١".

ونقل المنتوجات الزراعية الى الخارج، فمثلا يدفع المزارع ثمن تصريح لسيارة شحن واحدة للاردن من ٣٠ ـ ٤٠ دينارا اردنيا.

اما الاوامر الحديثة ايضا مثل الامر رقم ١٠٠٢ الذي يحدد شروطا قاسية على المشاتل العربية، مما ادى الى منع ترخيص عدد منها وانخفاض منتوج المشاتل بنسبة ٣٠ بالمئة. وتعديل الامر العسكر "٠١٥" الذي جاء لتشديد الخناق على المزارعين وينص الامر على منع زراعة اكثر من ٢٠ شجرة مثمرة بدون اذن رسمي .. وجاء في تعديله ان المقصود بالشجر المثمر ليس فقط التين والزيتون.. وانما البندورة والباذنجان وغيرهما ايضا والحصول على اذن رسمي من الحكم العسكري او من ينوب عنه في هذا المجال مثل دوائر الزراعة، يعني الاصطدام بعشرات العقبات المغلفة بالخطوات الادارية والبيروقراطية.

وبدأت السلطات فعلا بتنفيذ هذه القوانين ، فمثلا في منطقة الاغوار منع المزارعون من زراعة العنب من صنف "بارليت" وهو نوع يمتاز بالثمر المبكر . والاخطر من ذلك منع زراعة اية شجرة حمضيات جديدة؟؟

هذا بالاضافة الى الشوارع "الامنية" التي يصل عرضها الحقيقي مع الارتداد الى ٥٠ مترا ، وهذا يعني مصادرة الارض التي يخترقها الشارع، ومنع الزراعة او البناء في المناطق المحاذية.

وفي الوقت الذي تواكب هذه الهجمة التي تتعرض لها الزراعة تقصيرات متعمدة في ارشاد المزارعين ومعالجة اشجارهم من الامراض المنتشرة فيها ، مثل صدأ الورق الذي يصيب التين والعنب. وكذلك امراض الحمضيات وغيرها، وعلم مؤخرا ان ٩٠ بالمئة من شجر الزيتون في المناطق المحتلة مصابة بامراض.

وكما ذكر فان الهدف من وراء هذه الاجراءات معروفة، ولكن السؤال المطروح ما هي الخطة الموضوعة لمجابهتها ، وما هي الخطوات الوقائية الذاتية لاهلنا والحريصين على افشال هذه المؤامرة الخطيرة على مزروعاتنا وارضنا؟

آن قيام اللجنة العليا للعمل التطوعي في الضفة والقطاع بتوفير الاشتال لمزارعينا بسعر يساوي ثلث ما هو عليه في السوق ، يعتبر خطوة صحيحة في هذا الاتجاه، وكذلك النشاط الاخير لمتطوعين زراعيين وتشكيلهم للجنة اغاثة زراعية واصدار نشرة ارشادية لمزارعي الحمضيات، هي خطوات اولية على الطريق الصحيح، وتتطلب هذه التوجهات من قبل المنظمات الجماهيرية في الارض المحتلة اتخاذ خطوات عملية للوقوف الى جانب فلاحنا الفلسطيني، الذي يواجه هذه المخاطر التي تتهدد ليس فقط لقمة عيشه بل ووطنه مثلما هو وطن كل مواطن في المخيم والمدينة والقرية.

ورغم التجاهل التام ، لنشاط هذه المنظمات الجماهيرية ، والمتمثل في الحصار المالي المفروض عليها، الا ان الواجب الوطني يدفعها الى المزيد من العطاء وتطوير نشاطها وابداع الاشكال السليمة التي تهدف الى المحافظة على ارضنا وشجرنا وجبالنا شامخة باهلها والمتمسكين بها .

ـ محرم البرغوثي ـ

نشاطات تطوعية

✱ قامت لجنة العمل التطوعي في كفر عين بخمسة ايام عمل ساعدت خلالها خمسة مزارعين في قطف الزيتون، وقد استفاد من العمل المحتاجون من الاهالي واعضاء اللجنة.

هذا وكانت لجنة دير غسانة قد ساعدت احد اعضاءها في يومي عمل، على ان تستكمل ذلك خلال الموسم للمحتاجين من اعضائها واصدقائها وجاء هذا تلبية لنداء اللجنة العليا وانسجاما مع خطة عمل المنطقة.

✱ عملت لجنة العمل التطوعي في مخيم الفارعة على مساعدة احدى العائلات في المخيم بان قامت بصب سقف بيتها المكون من اربعة غرف وذلك يوم الخميس الموافق ٨٤/١٠/١١.

وفي يوم الجمعة ١٠/١٢ توجهت اللجنة الى طوباس للقيام بيوم عمل لصالح قطف محصول الزيتون خططها لتنفيذ لصالح المزارعين

ومن ناحية ثانية اهالي مخيم الفارعة لقيام امام مسجد شبان العمل التطوعي المسجد اثناء الماضي!

وتساءل اهالي يسمح خطيب بالتهجم على يبخلون بتقديم لمساعدة اهالي المجاورة!

✱ عقدت الهيئات الادارية للجان العمل التطوعي في منطقة رام الله يوم الجمعة الماضي اجتماعا تمت خلاله مناقشة خطة اللجنة العليا والعمل على الالتزام فيها ضمن لجنة المنطقة واللجان الفرعية، هذا، وكانت الخطة قد نوقشت في العديد من اللجان وابدت ترحيبها والالتزام بالعمل على انجازها.

✱ اثر انتهاء لجنه العمل التطوعي في سلفيت من تسوية الطريق الزراعي والذي عملت اللجنة فيه خمسة ايام عمل خلال الشهرين الماضيين ، قامت اللجنة في البدء بتسوية طريق اخر في الضفة وذلك يوم الجمعة الموافق ١٠/١٢ وقد لقي هذا العمل التاييد والتشجيع من الاهالي متمثلا في تبرعات الاهالي السخية للجنة.

مجلة مسموعة

القدس : ـ

قدمت اللجنة الاجتماعية في لجنة المرأة العاملة ، يوم السبت الماضي ١٩٨٤/١٠/٢٠ ، في قاعة المؤسسات والمهن الحرة بالقدس ، (العدد المسموعة) ،والتي استهلتها زميلة / عضو في بحديث سياسي عن " عودة العلاقات الاردنية يترتب عليها من مخاطر على قضية شعبنا امام احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ، كما الفقرات التربوية والتثقيفية ، ولقاءا نقابيا مع النقابي (عدنان داغر) امين سر نقابة عمال المؤسسات والبيرة. وفي نهاية البرنامج وزعت اللجنة البيان تحت عنوان " التصدى الحازم للخطوة الاردنية".